تاريخ الجهمية والمعتزلة (١)

(١٢) ما نتج من تعصب الجهمية والاثرية وبيان آفة الغلو في التعصب

(قال الامام الغزالي) في احياء علوم الدين : واما الكلام — اي علم الكلام — فمقصوده حماية المعتقدات التي نقلها اهل السنة من السلف الصالح لا غير

(ثم قال) ويحتاج اليه لمناظرة مبتدع ، ومعارضة بدعته بما يفسدها وينزعها عن قلب العامي ، وذلك لا ينفع الا مع العوام قبل اشتداد تعصبهم. واما المبتدع بعد ان يسلم من الجدل ولو شيئا يسيراً ، فقلما ينفع معه الكلام ، فانك ان الجمته لم يترك مذهبه ، واحال بالقصور على نفسه ، وقدر ان عند غيره جوابا ما ، وهو عاجز عنه ، وانما انت ملبس عليه بقوة المجادلة. واما العامي اذا صرف عن الحق بنوع جدل يمكن ان يرد اليه بمثله قبل ان يشتد التعصب للاهواء ، فاذا اشتد تعصبهم وقع اليأس منهم ، اذ التعصب سبب يرسخ العقائد في النفوس ، وهو من آفات علماء السوء ، فانهم يبالغون في التعصب للحق ، وينظرون الى المخالفين بعين الازدراء والاستحقار ، فتنبعث منهم الدعوى بالمكافأة والمقابلة والمعاملة ، وتتوفر دواعيهم على طلب نصرة الباطل ، ويقوى غرضهم في التمسك بما نسبو اليه ، ولو جاؤا من جانب اللطف والرحمة والنصح في الخلوة لا في معرض التعصب والتحقير ، لانجحوا فيه ، ولكن لما كان الجاه لا يقوم الا بالاستتباع ، ولا يستميل الاتباع مثل التعصب واللعن والشتم للخصوم ، اتخذوا التعصب

(*) تابع لما نشر في ج ١٢ م ١٦ ص ٩١٣

عادتهم وآلتهم ، وسموه ذبا عن الدين ، ونضالا عن المسلمين ، وفيه على التحقيق هلاك الخلق ، ورسوخ البدعة في النفوس اه

(وقال الغزالي) رحمه الله ايضا - في الجدل المذموم ومضراته : وله ضرر آخر في تاكيد اعتقاد المبتدعة للبدعة ، وتثبيتها في صدورهم ، بحيث تنبعث دواعيهم ، ويشتد حرصهم على الاصرار عليه (قال) ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدل ، ولذلك ترى المبتدع العامي يمكن ان يزول اعتقاده باللطف في اسرع زمان ، الا اذا كان نشوءه في بلد يظهر فيها الجدل والتعصب ، فانه لو اجتمع عليه الاولون والآخرون لم يقدروا على نزع البدعة من صدره ، بل الهوى والتعصب وبعض خصوم المجادلين وفرقة المخالفين يستولي على قلبه ، ويمنعه من ادراك الحق ، حتى لو قيل له : هل تريد ان يكشف الله تعالى لك الغطاء ، ويعرفك بالعيان ان الحق مع خصمك ؟ لكره ذلك خيفة ان يفرح به خصمه (قال) وهذا هو الداء العظيم الذي استطار في البلاد والعباد ، وهو نوع فساد اثاره المجادلون بالتعصب فهذا ضرره اه

وقال العلامة المقبلي في العلم الشامخ : واعلم ان الخلاف والتعصب والتحزب هو الذي حمل سيوف بعض المسلمين على بعض ، وحلل دماءهم واموالهم واعراضهم ، وحرف الكتاب والسنة ، ثم صيرهما كالسدم بسد باب الاجتهاد اه

(وقال ايضا) ثم ترتب على الافتراق تقويم كل لعمود الشقاق ، وصار كل منهم انما يعتز بمن مال اليه من الملوك على خصمه اه

وبالجملة فمن اعظم آفات التعصب ما نشأ عنه من التفرق والتعادي ،

بحيث صار يرثه المتأخر عن المتقدم ، حتى اصبح يبغض القريب قريبه اذا وجده يخالف رأيه ، ويلصق به كل تهمة شنعاء ولو اقام على صحة رأيه مئين من البراهين ، بل بلغ احتقار بعضهم لبعض مبلغا دفع به ان يحنق على مخالفه ، ويتحين الفرص للايقاع به ، حتى اذا بدرت منه هفوة ، أو ظهرت زلة — ولا معصوم الا المعصوم — رفع مخالفه عقيرته بتأنيبه ، وملأ الأرض والسماء صراخا بتشهيره ، غير مبال بما حظره الشرع مما يولد البغضاء والشحناء ، ويفكك عرى الاخاء ، ولا ملام على الدهماء من ترويج مثل هذه الخطة الشائنة لغرقهم في بحار الجهل ، وانما يلام قادة الافكار على احتذائهم هذا الحذو ، ونسجهم على هذا المنوال ، اذ لولا صخب هؤلاء الرهط ، وبثهم هذه الالقاب في النفوس ، لكانت الامة متماسكة الاجزاء ، متينة عرى المحبة بين الافراد .

نعم لا بأس ان تنتقد الاقوال ، وتُضعَّف بالبرهان ، ويوضح كل خطإ ينجم عنها ، ولكن الذي يجب التوقي منه هو ان يتشاحن قادة العقول ويتطاحنوا ويتبغضوا لما لا يصح ان يكون سببا معقولا ، وان يثب كلٌّ على مخالفه وثبة الغادر المنتقم ، فيود ان ينكل به أو يمزقه شر ممزق ، فيقتفي إثرهم مقلدهم ، فتصبح الامة اعداء متشاكسة ، واحزابا متنافرة ، بشؤم التعصب الذميم ، الذي لم يتمكن من امة الا وذهب بها مذهب التفرق والانحطاط ، واضعف قواها ، والحق بها الخطوب والارزاء ، فمن الواجب العمل على ملاشاة الشحناء والشقاق ، والقيام بالتحاب والاتفاق ، وبالله التوفيق

(١٣) حظر الأئمة المحققين ، رمي فرق المسلمين بالكفر والفسق

من اعظم ما بليت به الفرق الاسلامية ، رمي بعضها بعضا بالفسق والكفر ، مع ان قصد كل الوصول الى الحق ، بما بذلوا جهدهم لتأييده واعتقاده ، والدعوة اليه ، فالمجتهد منهم وإن اخطأ مأجور (وقد نقل شيخ الاسلام ابن تيمية) في كتابه موافقة صريح المعقول ، لصحيح المنقول[1] عن الامام الرازي (في نهاية العقول) في مسألة التكفير ما مثاله :

«قال الشيخ ابو الحسن الاشعري في اول كتاب (مقالات الاسلاميين): اختلف المسلمون بعد نبيهم في اشياء ضلل فيها بعضهم بعضا وتبرأ بعضهم من بعض فصاروا فرقا متباينين ، الا ان الاسلام يجمعهم فيعمهم . فهذا مذهبه ، وعليه اكثر الاصحاب ، ومن الاصحاب من كفر المخالفين

« واما الفقهاء ، فقد نقل عن الشافعي رضي الله عنه قال : لا أرد شهادة اهل الاهواء الا الخطابية ،[2] فانهم يعتقدون حل الكذب . واما ابو حنيفة رضي الله عنه ، فقد حكى الحاكم صاحب المختصر في كتاب المنتقى عن ابي حنيفة انه لم يكفر احدا من اهل القبلة . وحكى ابو بكر الرازي عن الكرخي وغيره مثل ذلك .

« واما المعتزلة ، فالذين كانوا قبل ابي الحسين تحامقوا وكفروا

{ ١ } جزء ١ صفحة ٤٩ وما بعدها من الطبعة الاميرية على حاشية منهاج السنة (٢) فرقة من غلاة الشيعة منسوبة الى ابي الخطاب محمد بن مقلاص كان قبحه الله من الغلاة في جعفر الصادق عليه السلام ادعى له علم الغيب وغير ذلك حتى لعنه الصادق مرارا لفساد عقيدته وخبثه وكذبه عليه وقد تبرأ الصادق عليه السلام منه ، ومن اراد الوقوف على اخبار ابي الخطاب فليرجع الى كتاب رجال الشيعة للكشي فقد اسهب في شأنه في عدة اوراق اه

اصحابنا في اثبات الصفات وخلق الاعمال . واما المشبهة فقد كفرهم مخالفوهم من اصحابنا ومن المعتزلة، وكان الاستاذ ابو اسحق يقول : اكفر من يكفرني ، وكل مخالف يكفرنا فنحن نكفره والا فلا »

ثم قال الرازي : « والذي نختاره ان لا نكفر احدا من اهل القبلة والدليل عليه ان نقول المسائل التي اختلف اهل القبلة فيها مثل ان الله تعالى هل هو موجد لافعال العباد أم لا ؟ وانه هل هو متحيز ، وهل هو في مكان وجهة ، وهل هو مرئي ام لا ؟ لايخلو اما ان تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها اولا تتوقف ، والاول باطل ، اذ لو كانت معرفة هذه الاصول من الدين ، لكان الواجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يطالبهم بهذه المسائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها ، فلما لم يطالبهم بهذه المسائل ، بل ماجرى حديث من هذه المسائل في زمانه عليه السلام ، ولا في زمان الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، علمنا انه لايتوقف صحة الاسلام على معرفة هذه الاصول ، واذا كان كذلك لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحا في حقيقة الاسلام ، وذلك يقتضي الامتناع من تكفير اهل القبلة » اه

ثم قال الامام ابن تيمية بعد ذلك : «والاصل في هذا الباب ان الالفاظ نوعان مذكور في كتاب الله وسنة رسوله وكلام اهل الاجماع، فهذا يجب باعتبار معناه وتعليق الحكم به ، فان كان المذكور به مدحا استحق صاحبه المدح ، وان كان ذما استحق الذم ، وان اثبت شيئا وجب اثباته وان نفى شيئا وجب نفيه ، لأن كلام الله حق وكلام رسوله حق ، وكلام اهل الاجماع حق . ومن دخل في اسم مذموم في الشرع

كان مذموما كاسم الكافر والمنافق والملحد ونحو ذلك ، ومن دخل في اسم محمود في الشرع كان محمودا كاسم المؤمن والتقي والصدّيق ونحو ذلك »

«واما الالفاظ التي ليس لها اصل في الشرع ، فتلك لايجوز تعليق المدح والذم والاثبات والنفي على معناها ، الا ان يبين انه يوافق الشرع ، والالفاظ التي تعارض بها النصوص هي من هذا الضرب كلفظ الجسم والحيز والجهة والجوهر والعرض ، فمن كانت معارضته بمثل هذه الالفاظ لم يجز له ان يكفر مخالفه ان لم يكن قوله مما يبين الشرع انه كفر ، لأن الكفر حكم شرعي متلقى عن صاحب الشريعة ، والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه ، وليس كل ما كان خطأ في العقل يكون كفرا في الشرع ، كما انه ليس كل ما كان صوابا في العقل يجب في الشرع معرفته . ومن العجب قول من يقول من اهل الكلام : ان اصول الدين التي يكفر مخالفها هي علم الكلام الذي يعرف بمجرد العقل ، واما مالا يعرف بمجرد العقل فهي الشرعيات عندهم ، وهذه هي طريقة المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم كاتباع صاحب الارشاد وأمثالهم فيقال لهم : هذا الكلام يتضمن شيئين : احدهما ان اصول الدين هي التي تعرف بالعقل المحض دون الشرع . والثاني ان المخالف لها كافر ، وكل من المقدمتين وان كانت باطلة ، فالجمع بينهما متناقض ، وذلك ان مالا يعرف الا بالعقل لا يعلم ان مخالفه كافر الكفر الشرعي ، فانه ليس في الشرع ان من خالف مالا يعلم الا بالعقل يكفر ، وانما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما اخبر به ، او الامتناع عن متابعته ، مع العلم بصدقه ، مثل كفر فرعون واليهود

ونحوهم ، وفي الجملة فالكفر متعلق بما جاء به الرسول لا بمجرد مايعلم بالعقل ، فكيف يجوز ان يكون الكفر بامور لا تعلم الا بالعقل ؟ الا ان يدل الشرع على ان تلك الامور التي لا تعلم الا بالعقل كفر ، فيكون حكم الشرع مقبولا ، لكن معلوم ان هذا لا يوجد في الشرع بل الموجود في الشرع تعليق الكفر بما يتعلق به الايمان ، وكلاهما متعلق بالكتاب والرسالة ، فلا ايمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ، ولا كفر مع تصديقه وطاعته

ومن تدبر هذا رأى اهل البدع من الغلاة يعتمدون على مثل هذا فيبتدعون بدعا بآرائهم ، وليس فيها كتاب ولا سنة ، ثم يكفرون من خالفهم فيما ابتدعوه ، وهذا حال من كفر الناس بما أثبتوه من الاسماء والصفات التي يسميها هو تركيبا وتجسيما واثباتا لحلول الصفات والاعراض به ونحو ذلك من الاقوال التي ابتدعها الجهمية والمعتزلة ثم كفروا من خالفهم فيها » اه كلام الامام ابن تيمية رحمه الله

ولب هذا كله قوله « فلا ايمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ، ولا كفر مع تصديقه وطاعته » وما ذكره ونقله قبل هو الفيصل في هذا الباب

وقال رحمه الله في شرح الاصفهانية : « خاصة اهل السنة المتبعين للرسول صلى الله عليه وسلم هي انهم يتبعون الحق ويرحمون من خالفهم باجتهاد ، حيث عذره الله ورسوله » اه وانما رحموه لانهم يجمعهم معه اخوة الايمان ، وقد قال تعالى « رحماء بينهم » فالمؤمنون مهما اختلف اجتهادهم ، وتباينت مداركهم ، فهم اخوة يتراحمون ، يتآلفون ولا يتباغضون ، ولا يلزم من اختلاف الرأي اختلاف القلوب ، وبالله التوفيق

(١٤) بيان انه لا تضليل ، لمن اصاره اجتهاده الى التأويل

قدمنا أولا انا لم نرد في هذه الورقات ذكر عقائد الجهمية والمعتزلة، ولا مناقشتهم ، لان لذلك مواضع معروفة ، لاسيما وهذا المقام طويل الذيل ، متشعب المناحي ، ويكفي انه لأجله صنف ودوّن علم الكلام ، وانما اردنا تعرف شأن هاتين الفرقتين من الوجهة التاريخية ، وقد اتينا على جمل منها

بقي التنبيه على النصفة مع مجتهدي فرق الاسلام ، ومجافاة التضليل عن كل من التزم قانون التأويل ، فنقول : قد وقر في قلوب كثير من الناس رمي أمثال المعتزلة بالمروق والضلال والزيغ ، تقليداً لمن ينبزهم بذلك من حشوية المتفيهقين ، وهذا من اغرب الغريب ، اذ كيف يصح هذا وكان القائمون بمذهب المعتزلة خلفاء الاسلام في العهد العباسي ، وقضاتهم وعدة من علمائهم ؟ وهم يحتجون لما يدعون ، ويبرهنون على مايذهبون ، لاجرم انهم ـ وان اخطأوا ـ لمجتهدون

ومما يدل على ان هذا العقد بلغ تمكن صحته من نفوسهم منتهاه من اليقين حملهم الخلفاء على اكراه الناس عليه ابتغاء نجاتهم — بزعمهم — بتصحيح عقيدتهم على ما يرون ، وجليّ ان كل من استدل على ما يراه ، واحتج على دعواه ، فقد آذن في اجتهاده فيه ، وتحرى الحق فيما يقصده ويبغيه ، فقصارى امره اذا نقض برهانه ودحضت حجته ، ان يكون مجتهداً مخطئاً ، وهو معذور بل مأجور ، اذ لم يرد الا الحق ، فمن اين يسوغ بعد ذلك قرض الاعراض بالتضليل والتفسيق ، وتنوير المنبوز على المقابلة بالمثل بل الامثال ، والخروج بالاقذاع عن آداب المناظرة والجدال

ان نبز الفرق المتجادلة بتلك الألقاب اوجب ان تصرف الالباب عن النظر في ادلة كل منها ، لتزن المقبول منها بمعياره ، والمردود بمقداره ، لأنها حاولت الضغط على الافكار ، وحرمانها من حرية البحث والنظر والتأمل ، لتحملها على رأي واحد ، ومذهب منفرد ، وذلك ما كان ولن يكون

ان اختلاف الآراء لا يدعو بطبيعته الى الحفائظ والاضغان ، وغرس الاحقاد والشنآن ، ولكن اكثر الفرق استولت على مناظريها الضغائن ، فذهبت بهم مذهب التشفي والانتقام ، هذه بالنبز بالالقاب السوءى ، وتلك بها او بسلطتها الجائرة ، واضطهادها لمخالفيها بضروب العذاب

من عجيب امر التنابز ، ان الانغراق فيه قد يغري خلي الذهن بالبحث عن المنبوز والتنقيب عنه ، فيحمله على التأمل في مداركه ، والتبصر في مآخذه ، فربما انضم اليه وشايعه تقليدا أو نظرا واستدلالا

فالمتحاملون على فئة قد يحببون فيها من حيث يريدون التنفير منها ، ويجذبون اليها مما يأملون به الإبعاد عنها ، ويصدق فيهم قول القائل :

دع عنك لومي فان اللوم اغراء

هؤلاء المتحاملون يرون اعظم منفر عن خصومهم هو التكفير ، وفاتهم ان هذا لا يغني من البرهان ، ولا يجزئ من الحق شيئا ، بل قد يكون من اعظم امانيّ الخصوم ، فان الفكر الذي يحارب بهذا الاسم ربما يكون قد بلغ اشده واستوى ، ووصل الى اعماق الرسوخ ورسا .

ولما حاول اعداء حجة الاسلام الغزالي عليه الرحمة والرضوان رميه بالكفر (وما أسهل رميهم به لامثاله) لمخالفته الاشعري ، انتدب لتأليف

كتاب يهدي الى حقيقة الكفر والزندقة ، سماه « فيصل التفرقة ، بين الاسلام والزندقة » قال في خطبته : فهوّن ايها الاخ المشفق على نفسك ، لا يضيق به صدرك ، وقلّ من غريك قليلا ، واصبر على مايقولون واهجرهم هجرا جلا ، واستحقر من لا يُحسد ولا يقذف ، واستصغر من بالكفر والضلال لايعرف[1] »

ونقل الامام الغزالي ايضا في المستصفى ان عليا كرم الله وجهه استأذنه قضاته في البصرة في القضاء بشهادة أهل البصرة من الخوارج وغيرهم اوردها ، فامرهم بقبولها كما كان قبل الحرب ، لانهم حاربوا على تأويل ، وفي رد شهادتهم تعصب وتجديد خلاف اه فانظر كيف تسامح مع أهل التأويل من المبدعين وقبل شهادتهم وزكاهم وعدلهم ، فهل يصح بعد هذا النبز بالتفسيق أو التضليل؟ حاشا وكلا ! وهذا لمن عرف الرجال بالحق ، لا الحق بالرجال ، والله المستعان

***

(١٥) ماوصى به الائمة من المراح اقوال العلماء بعضهم في بعض ، ومن التماس الحكمة اينما وجدت

روى الامام حافظ المغرب يوسف بن عبد البر في كتابه (جامع العلم وفضله) في باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : استمعوا علم العلماء ، ولاتصدقوا بعضهم على بعض. وعنه رضي الله عنه قال : خذوا العلم حيث وجدتم ، ولاتقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض

(١) يشير رحمه الله الى ان ذلك صار وقفا على اخبار العلماء واعلام المجاهدة الحكماء ، ولقد صدق رحمه الله وشاهده الاستقراء من لدن عصره وقبله الى الآن

وعن مالك بن دينار قال : يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء الا قول بعضهم في بعض

وعن عبد العزيز بن ابي حازم قال سمعت ابي يقول : العلماء كانوا فيما مضى من الزمان اذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم الغنيمة ، واذا لقي من هو مثله ذاكره ، واذا لقي من هو دونه لم يزُهَ عليه ، حتى كان هذا الزمان ، فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء ان ينقطع منه ، حتى يرى الناس انه ليس به حاجة اليه ، ولا يذاكر من هو مثله ، ويزهى على من هو دونه ، فهلك الناس

(قال الامام ابن عبد البر) : لقد تجاوز الناس الحدّ في الغيبة والذم فلم يقنعوا بذم العامة دون الخاصة ولا بذم الجهال دون العلماء ، وهذا كله يحمل عليه الجهل والحسد . ثم قال رحمه الله : ومن صحت عدالته ، وعُلمت بالعلم عنايته ، وسلم من الكبائر ولزم المروءة ، وكان خيره غالبا ، وشره اقل عمله ، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به ، فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره ان شاء الله .

(وقال الذهبي) في ميزان الاعتدال — في ترجمة ابي نعيم احمد الاعلام : صدوق تكلم فيه ابن منده بلا حجة كما تكلم هو في ابن منده (قال الذهبي) ولا اقبل قول كل منهما في الآخر ، بل هما عندي مقبولان. ثم قال : وكلام الاقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ، ولا سيما اذا لاح لك انه لعداوة أو لمذهب أو لحسد ما ينجو منه الا من عصم الله (قال) وما علمت ان عصراً من الاعصار سلم اهله من ذلك سوى الانبياء والصديقين ، فلو شئت لسردت من ذلك كراريس . اه

قال العلامة المقبلي: واشدها عداوة ما كان من قبل المذهب لانه يزعمه دينا، ويعرن عليه فيغر نفسه انه دين، وحظ الهوى في ذلك أوفى واوفر، نسأل الله العافية وان يجعلنا ممن خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى.

وروى الامام ابن عبد البر في كتاب (جامع العلم) في باب الحال التي ينال بها العلم، عن علي كرم الله وجهه قال: العلم ضالة المؤمن فخذوه ولو من ايدي المشركين، ولا يأنف احدكم ان يأخذ الحكمة ممن سمعها منه. وعنه كرم الله وجهه قال: الحكمة ضالة المؤمن يطلبها ولو في ايدي الشرط

وروى ابن عبد البر قبل هذا الباب عن ايوب قال: انك لا تعرف خطأ معلمك حتى تجالس غيره، وعن علي رضي الله عنه قال: ان الناس ابناء ما يحسنون وقدر كل امرء ما يحسن، فتكلموا في العلم تتبين اقداركم.

(قال ابن عبد البر): ان قول علي بن ابي طالب «قيمة كل امرئ ما يحسنه» لم يسبقه اليه احد (قال) وقالوا: ليس كلمة احض على طلب العلم منها (وقالوا) ولا كلمة اضر بالعلم والعلماء والمتعلمين من قول القائل (ما ترك الاول للآخر شيئا) قال ابن عبد البر: قول علي رضي الله عنه «قيمة كل امرء ما يحسن» من الكلام المعجب الخطير، وقد طار له الناس كل مطير، ونظمه جماعة من الشعراء اعجابا به، وكلفا بحسنه، فمن ذلك ما يعزى الى الخليل بن احمد وهو قوله:

لا يكون السّريّ مثلَ الدّنيّ * لا ولا ذو الذكاء مثل الغبيّ
لا يكون الألدُّ ذو المقول المر (م) هَف عند القياس مثل العييّ
قيمة المرء كل ما يحسن المر (م) ء قضاه من الامام عليّ

وقال غيره :

يلوم على أن رحت للعلم طالبا اجمع من عند الرواة فنونه
فيا لائمي دعني اغالي بقيمتي فقيمة كل الناس مايحسنونه

وقال ابو العباس الناشئ :

تأمل بعينيك هذا الانا م فكن بعض من صانه عقله
فخير كل فتى فضله وقيمة كل امرئ نبله
فلا تتكل في طلاب العلا على نسب ثابت أصله
فما من فتى زانه قوله بشيء يخالفه فعله

ومما ينسب لعلي رضي عنه :

الناس من جهة التمثال أكفاء ابوهم آدم والأم حواء
وانما امهات الناس اوعية مستودَعات وللاحساب آباء
فان يكن لهمُ من اصلهم شرف يفاخرون به فالطين والماء
وان اتيت بفخر من ذوي نسب فان نسبتنا جود وعلياء
ماالفضل إلا لأهل العلم انهم على الهدى لمن استهدي ادلاء
وقيمة المرء ماقد كان يحسنه والجاهلون لاهل العلم اعداء
فقم بعلم ولاتبغ به بدلا فالناس موتى واهل العلم احياء

وقد ورد في هذا الباب مارواه الامام مسلم في مقدمة صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت : امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننزل الناس منازلهم : نسأله تعالى أن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان، ولاتجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ، ربنا انك رؤف رحيم) في جمادى الاولى سنة ١٣٣٠